ISSN: 2957 - 8108

مجلة بحوث

جامعة حلب في المناطق المحررة

المجلد الثالث ـ العدد الثالث

الجزء الأول

12 / 03 / 1446 هـ - 15 / 09 / 2024 م

علميّة - ربعيّة - محكّمة

تصدر عن

جامعة حلب في المناطق المحرّرة

بسم الله الرحمن الرحيم

الهيئة الاستشارية لمجلة جامعة حلب في المناطق المحررة

د. جلال الدين خانجي　　أ.د زكريا ظلام　　أ.د عبد الكريم بكار

أ. د إبراهيم أحمد الديبو　　أ.د. أسامة اختيار　　د. أسامة القاضي

د. يحيى عبد الرحيم

هيئة تحرير مجلة جامعة حلب في المناطق المحررة

رئيس هيئة التحرير: أ.د أحمد بكار

نائب رئيس هيئة التحرير: أ.د. عماد برق

أعضاء هيئة تحرير البحوث التطبيقية	أعضاء هيئة تحرير البحوث الإنسانية والاجتماعية
أ.د. عبد العزيز الدغيم	أ.د عبد القادر الشيخ
أ.د ياسين خليفة	د. جهاد حجازي
أ.د. جواد أبو حطب	د. ضياء الدين القالش
أ.د. عبد الله حمادة	د. سهام عبد العزيز
أ.د. محمد نهاد كردية	د. ماجد عليوي
د. ياسر اليوسف	د. أحمد العمر
د. كمال بكور	د. محمد الحمادي
د. مازن السعود	د. عدنان مامو
د. عمر طوقاج	د. عامر المصطفى
د. محمد المجبل	د. أحمد أسامة نجار
د. مالك السليمان	
د. عبد القادر غزال	
د. مرهف العبد الله	

أمين المجلة: هاني الحافظ

مجلة جامعة حلب في المناطق المحررة

مجلّة علميّة محكّمة فصليّة، تصدر باللغة العربية، تختص بنشر البحوث العلمية والدراسات الأكاديمية في مختلف التخصصات، تتوفر فيها شروط البحث العلمي في الإحاطة والاستقصاء ومنهج البحث العلمي وخطواته، وذلك على صعيدي العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الأساسية والتطبيقية.

رؤية المجلة:

تتطلع المجلة إلى الريادة والتميز في نشر الأبحاث العلميّة.

رسالة المجلة:

الإسهام الفعّال في خدمة المجتمع من خلال نشر البحوث العلميّة المحكّمة وفق المعايير العلمية العالمية.

أهداف المجلة:

- نشر العلم والمعرفة في مختلف التخصصات العلميّة.
- توطيد الشراكات العلمية والفكرية بين جامعة حلب في المناطق المحررة ومؤسسات المجتمع المحلي والدولي.
- أن تكون المجلة مرجعاً علمياً للباحثين في مختلف العلوم.

الرقم المعياري الدوليّ للمجلة ISSN: 2957-8108

الموقع الإلكتروني للمجلة: www.journal.uoaleppo.net **البريد الإلكتروني:** journal@uoaleppo.net

معايير النشر في المجلة:

١- تنشر المجلة الأبحاث والدراسات الأكاديمية في مختلف التخصصات العلميّة باللغة العربية.

٢- تنشر المجلة البحوث التي تتوفر فيها الأصالة والابتكار، واتباع المنهجية السليمة، والتوثيق العلمي مع سلامة الفكر واللغة والأسلوب.

٣- تشترط المجلة أن يكون البحث أصيلاً وغير منشور أو مقدم لأي مجلة أخرى أو موقع آخر.

٤- يترجم عنوان البحث واسم الباحث والمشاركين أو المشرفين إن وجدوا إلى اللغتين التركية والإنكليزية.

٥- يرفق بالبحث ملخص عنه باللغات الثلاث العربية والإنكليزية والتركية على ألا يتجاوز ٢٠٠-٢٥٠ كلمة، وبخمس كلمات مفتاحية مترجمة.

٦- يلتزم الباحث بتوثيق المراجع والمصادر وفقاً لنظام جمعية علم النفس الأمريكية (**APA7**).

٧- يلتزم الباحث بألّا يزيد البحث على ٢٠ صفحة.

٨-ترسل البحوث المقدمة لمحكمين متخصصين، ممن يشهد لهم بالنزاهة والكفاءة العلمية في تقييم الأبحاث، ويتم هذا بطريقة سرية، ويعرض البحث على محكّم ثالث في حال رفضه أحد المحكّمين.

٩- يلتزم الباحث بإجراء التعديلات المطلوبة خلال ١٥ يوماً.

١٠- يبلغ الباحث بقبول النشر أو الاعتذار عنه، ولا يعاد البحث إلى صاحبه إذا لم يقبل، ولا تقدم أسباب رفضه إلى الباحث.

١١- يحصل الباحث على وثيقة نشر تؤكد قبول بحثه للنشر بعد موافقة المحكمين عليه.

١٢-تعبّر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، لا عن رأي المجلة، ولا تكون هيئة تحرير المجلة مسؤولة عنها.

جدول المحتوى

العوائق القانونية لتطبيق مبدأ الاختصاص الجنائي العالمي..... ٧

أ. محمد النبهان أ.د.عبد القادر الشيخ

دور الحوكمة في السمعة التنظيمية للجامعات في الشمال السوري ٣٩

أ. أسامة الجمعة د. محمود عريض

أثر تخفيض الضرائب في جذب الاستثمار في مناطق الشمال السوري..... ٧٧

أ. محمد ناصر أ. د. عبد العزيز الدغيم د. ياسر الحسين

دور الاستثمار في رأس المال البشري في التنمية الاجتماعية المستدامة (دارسة استطلاعية لآراء عينة من أعضاء الهيئة التدريسية في جامعات الشمال السوري) ١١٧

أ. عز الدين الجراد د. معروف الخلف د. محمد يعقوب

دور التعزيز في زيادة التحصيل الدراسي لدى تلامذة الحلقة الأولى من التعليم الأساسي من وجهة نظر المعلمين في الشمال السوري ١٥٥

أ. يوسف أحمد حاجولة د. محمد الحمادي

أثر استخدام المسجل في تعليم تلاوة القرآن الكريم في مقرر التربية الإسلامية..... ١٨٩

أ. محمد الطه العبد الله أ.د. عبد المهيمن ديرشوي

أخطاء الحذف في شكل الفعل في كتابات طلاب اللغة الإنكليزية السوريين ٢٢٥

أ. غياث الشيخ إبراهيم د. عبد الحميد معيكل

العوامل المؤثرة في القلق المتعلق بالتحدث خلال المشاركة الصفية لدى طلاب اللغة الانكليزية في جامعة إدلب في شمال غرب سورية ٢٥١

أ. عبد القادر حمادي د. زكريا العبسي

مدى التزام معلمي الحلقة الأولى من التعليم الأساسي بأخلاقيات مهنة التعليم من وجهة نظرهم ٢٧٥

أ. عبد الرحمن هلال د. سهام عبد العزيز

الواقع النفسي في بناء رواية القوقعة لمصطفى خليفة ٣٠٥

أ. بلال محمود خليفة د. محمد رامز كورج

النزعة الإنسانية في ديوان بدوي الجبل..... ٣٢٥

أ. أحمد محمد جعلوك د. محمد رامز كورج

التّناص الديني عند أنس الدُّغيم..... ٣٤٣

أ. طلال المنلا د. محمّد رامز كورج

أثر تخفيض الضرائب في جذب الاستثمار في مناطق الشمال السوري

إعداد

أ. محمد ناصر أ. د. عبد العزيز الدغيم د. ياسر الحسين

ملخص البحث:

هدفت الدراسة إلى التعرّف على أثر تخفيض الضرائب في جذب الاستثمارات وتنميتها في مناطق الشمال السوري، ولإجراء هذه الدراسة اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الواقع الاقتصادي المتعلّق بجذب الاستثمارات في المناطق غير المستقرة والتي تتشابه مع مناطق الشمال السوري، واعتمد الباحث أيضاً على الدراسة الميدانية لجمع المعلومات الأوّلية عن طريق الاستبانة وطرح الأسئلة على المبحوثين، ولقد توصّلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وأهمّها أنّ تخفيض الضرائب ذات تأثير طردي على البيئة الاستثمارية وعلى الاستثمارات على نحوٍ عام، وأنّه مهما كان حجم ذلك الاستثمار فالعلاقة بين تخفيض الضريبة والتقدّم في الاستثمارات هي علاقة طرديّة فكلّما زادت الإعفاءات أو المزايا الضريبية زاد الاستثمار.

كلمات مفتاحية: الاستثمار، التمويل، المشاريع الصغيرة، الجدوى، المخاطر، الضمان، التأمين، البيئة الاستثمارية، الضرائب.

The Effect of Tax Cuts on Attracting Investment in Northern Syria

Prepared by:

Mr. Muhammad Nasser Prof. Dr. Abdul Aziz Al-Daghim Dr. Yasser Al-Hussein

Abstract

The study aimed to examine the effect of tax cuts on attracting and developing investments in northern Syria. To conduct this study, the researcher employed a descriptive analytical method to analyze the economic conditions related to investment attraction in unstable regions similar to northern Syria. The researcher also relied on field studies to collect preliminary data though a questionnaire and asking questions to the respondents. The study reached several conclusions, the most significant of which is that tax cuts have a direct positive effect on the investment environment and investments in general, regardless of their scale. The relationship between tax cuts and investment growth is directly proportional: as tax exemptions increase, so does investment.

Keywords: Investment, financing, small projects, feasibility, risk, guarantee, insurance, investment environment, tax.

Vergilerin Azaltılmasının Kuzey Suriye Bölgelerine Yatırım Çekme Üzerindeki Etkisi

Hazırlayanlar:

Mr. Sayın Muhammad Nasser prof. Dr. Abdul Aziz Al-Daghim Dr. Yasser Al-Hussein

Özet:

Çalışma, vergilerin azaltılmasının Kuzey Suriye Bölgelerinde yatırım çekme ve geliştirme üzerindeki etkisini tespit etmeyi amaçlamaktadır. Bu çalışmayı yürütmek için araştırmacı, Kuzey Suriye bölgelerine benzer istikrarsız bölgelere yatırım çekmeyle ilgili ekonomik gerçekliği incelerken tanımlayıcı analitik yaklaşıma güvendi. Araştırmacı aynı zamanda bir anket aracılığıyla ve çalışma örneklemine sorular sorarak birincil bilgileri toplamak için saha çalışmasından yararlanmıştır. Çalışmada bazı sonuçlara ulaşıldı; bunlardan en önemlileri: Vergilerin azaltılmasının, yatırımın miktarı ne olursa olsun, yatırım ortamı ve genel olarak yatırımlar üzerinde doğrusal etkisi vardır. Vergi azaltılması ile yatırımlardaki ilerleme arasındaki ilişki doğrusal bir ilişkidir. Vergi muafiyetleri veya avantajları ne kadar büyük olursa, yatırım da o kadar büyük olur.

Anahtar Kelimeler: Yatırım, Finansman, Küçük Projeler, Fizibilite, Riskler, Garanti, Sigorta, Yatırım Ortamı, Vergiler.

١ الإطار العام للبحث:

١.١ مقدمة البحث:

يُعدّ موضوع الاستثمار من الموضوعات المهمّة التي تتبوأ مكاناً رئيساً في مختلف الدول المتقدمة والنامية على حدّ سواء، من أجل رفع معدلات تنميتها الاقتصادية وتحقيق استقرارها الاقتصادي، والعمل على تلبية احتياجاتها الأساسية وتنمية ثرواتها الوطنية. (كردي، 2010)

وتسعى الدول النامية إلى الاهتمام بالاستثمار والتوسّع في مجالاته لأنّه يعدّ من أهم عوامل تحقيق النمو الاقتصادي، وزيادة إنتاجية مجمل عوامل الإنتاج، وتقليل التفاوت في الدخول من خلال التوظيف وخلق فرص عمل جديدة وزيادة في الطلب الكلي وبالتالي زيادة في الإنتاج وقدرة أكبر على التصدير وتدعيم ميزان المدفوعات.

ويُعدّ الشمال السوري واحداً من تلك المناطق التي تسعى إلى زيادة مستوى الاستثمار ورفع معدلات التنمية والنمو الاقتصادي من خلال خلق جو مُلائم لجذب رؤوس الأموال اللازمة للقيام باستثمارات حيوية والقيام بمشاريع إنتاجية، تعود بالنفع على المنطقة وتحسين الظروف المعيشية فيها، ما يسهم بالاستقرار وتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

ونظراً لأهميّة الاستثمار والواقع الصعب الذي يعاني منه الشمال السوري، كان لابدّ من المحاولة في دراسة الواقع الاقتصادي ومعرفة التحدّيات التي تواجه الاستثمار من أجل التعامل معها وتذليلها، ومن هذه التحديات خصصنا بحثنا للحديث عن الضرائب بغية خلق بيئة ملائمة للاستثمار تتناسب مع الظروف غير المستقرة التي تعاني منها مناطق الشمال السوري.

لذلك سيحاول الباحث الكشف عن إمكانية الاستثمار في مناطق الشمال السوري الذي مرّت عليها ظروف قاسية أعطتها صبغة وصفة خاصّة عن غيرها من المناطق والبلدان، وهل بالفعل يمكن أن تكون أرضية خصبة للاستثمار؟ ومن هذا المنطلق كانت هذه الدراسة تبحث عن كلّ ما يحيط بعملية الاستثمار في منطقتنا والمعوّقات التي تواجه الاستثمار وخصوصاً موضوع الضرائب وأثرها في جذب الاستثمار والتي يجب دراستها وأخذها بالحسبان.

١.٢ مشكلة البحث:

تتمثّل مشكلة البحث في دراسة الواقع الاقتصادي في مناطق الشمال السوري نظراً لندرة المشاريع الاستثمارية فيها، وعدم القدرة على جذب مصادر التمويل اللازمة للقيام بالاستثمارات التي تساعد في نهوض الوضع الاقتصادي المتدهور في المنطقة.

حيث تعاني المنطقة من وجود كثيرٍ من المعوّقات التي تقف في وجه الاستثمارات وتنميتها، ومن هذه المعوّقات خصّصنا بحثنا لموضوع الضرائب وأثرها في جذب الاستثمارات إلى المنطقة.

ولمعالجة هذه المشكلة سنقوم بالإجابة عن التساؤل الآتي:

- ما مدى مساهمة الضرائب في خلق الفرص الاستثمارية وزيادة عدد المشاريع الاستثمارية في مناطق الشمال السوري.

١.٣ أهميّة البحث:

تكمن الأهميّة العلمية للبحث كونه يقدّم دراسة ميدانية للواقع الاقتصادي في الشمال السوري، ويُلقي الضوء على موضوع الضرائب ومدى مساهمتها في جذب الاستثمارات للمنطقة.

وأمّا بالنسبة للأهميّة العملياتية، فإنّه وبسبب ما آل إليه الوضع المعيشي في منطقتنا وظهور نتائج الفقر والعوز واضحة للعيان، كان لابدّ من البدء بإيجاد الحلول لهذه المعضلات المرحلية، لذلك جاء البحث كأحد الحلول لهذه المشاكل الموجودة في مناطق الشمال السوري، من خلال تقديمه دراسة تفصيلية عن مدى تأثير الضرائب على النهوض بالاستثمار المحلّي باعتباره يسهم في تنمية المجتمع المحلّي وتحسين مستوى معيشة الأفراد وتقديم أفضل الخدمات وخلق فرص عمل جديدة وتخفيض مستوى البطالة.

١.٤ أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمّها:

١- تشخيص واقع الاستثمار في مناطق الشمال السوري.

٢- تشخيص أثر تخفيض الضرائب في جذب الاستثمارات في مناطق الشمال السوري.

٣- تبيان أثر زيادة الإعفاءات والمزايا الضريبية في جذب الاستثمارات في مناطق الشمال السوري.

١.٥ فرضيات البحث:

للوصول إلى الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها في هذا البحث، ومن أجل الإجابة على التساؤل التي أبرزته مشكلة البحث فقد تمّ وضع الفرضية الآتية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتخفيض الضرائب في جذب الاستثمارات في مناطق الشمال السوري.

١.٦ منهجية البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي، حيث قام بالرجوع إلى المراجع العربية والأجنبية والدراسات السابقة التي اهتمّت بدراسة الواقع الاقتصادي ودوره في جذب الاستثمارات التي تسهم بالنمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة المواطنين وخاصّةً في مناطق الثورات والنزاعات والحروب، كما أجرى الباحث تحليلاً للبيانات التي أخذها من الواقع المبحوث، والغرض من استخدام المنهجين هو دراسة أثر المتغيّر المستقل المتمثّل بتخفيض الضرائب في المتغيّر التابع المتمثّل في جذب الاستثمارات وزيادة عدد المشاريع الاستثمارية في المنطقة.

الشكل رقم (1)

نموذج البحث

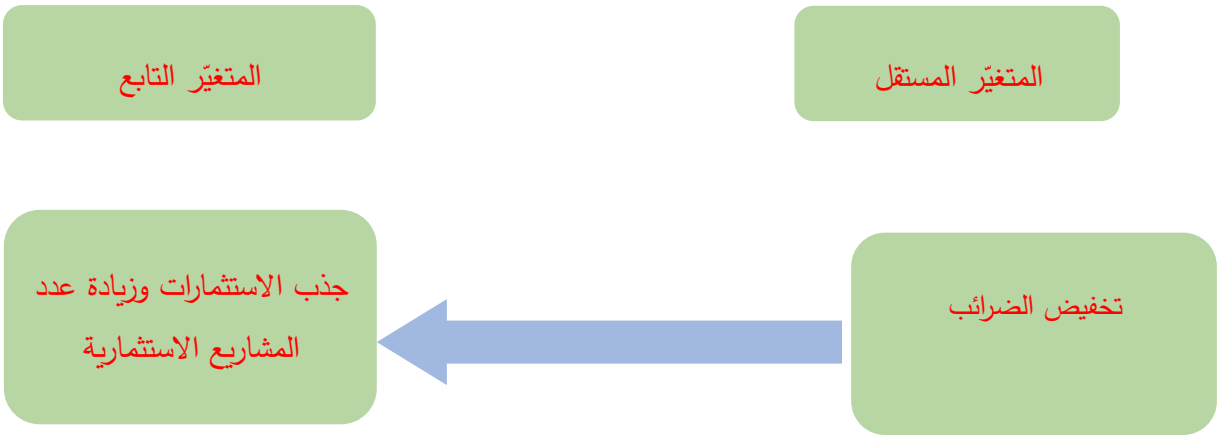

١.٧ مجتمع البحث:

يتألّف مجتمع البحث من مجموعة من المستثمرين أصحاب رؤوس الأموال في الشمال السوري (الباب- جرابلس- أعزاز- عفرين- مارع- صوران)، ونظراً لكبر حجم المجتمع حيث يبلغ عدد المستثمرين 600 مستثمر مسجّل لدى غرف الصناعة والتجارة في المنطقة المستهدفة، وسيختار الباحث عيّنة عشوائية من المستثمرين تمثّل المجتمع المدروس إحصائياً، وتمّ اختيار 240 مستثمراً أجريت عليهم الدراسة الميدانية، وذلك بموجب جدول تحديد حجم العيّنة الذي وضعه كريجسي ومورغان، فإنّ حجم العيّنة المطلوب سحبه من مجتمع حجمه ٦٠٠ فردٍ يكون مساوياً ٢٣٤ فرداً.

وتتمثّل حدود البحث الزمانية والمكانية بما يأتي:

1. الحدود المكانية: تشمل بعض مناطق الشمال السوري (الباب- جرابلس- أعزاز- عفرين- مارع- صوران) التي توجد فيها غرف صناعة وتجارة، وتنشط فيها عديد من الاستثمارات.

2. الحدود الزمانية: تمتّد الفترة الزمنية من عام ٢٠٢١ حتى عام ٢٠٢٣.

١.٨ الدراسات السابقة:

1) <u>محمد ماهر شمس: معوّقات الاستثمار في الدول النامية – مجلة الاقتصاد الإسلامي – 2019:</u>

هدفت الدراسة إلى شرح واقع الاستثمار في الدول النامية وتوضيح العقبات التي تواجه الاستثمار فيها، وبيّنت بعض الأمثلة لبعض الدول النامية كالهند والبرازيل وكوريا الجنوبية وأندونيسيا وماليزيا وبعض دول الخليج العربي كيف أنّها تجاوزت هذه العقبات ووصلت إلى واقع استثماري جيّد أسهم في نهوضها الاقتصادي. وهذه الدراسة وإن كانت تبحث في مجال الدول النامية، إلّا أنّها تطرّقت للحديث عن معوّقات الاستثمار في المناطق غير المستقرة، حيث تعدُّ كثير من الدول النامية مناطق صراعات، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي المقارن حيث وصفت واقع الدول النامية التي تطوّر فيها الاستثمار وقارنت هذا الواقع بواقع الدول النامية التي تواجه ذات العقبات، وخلصت إلى نتائج مهمّة، يأتي على رأسها، أنّ الدول النامية تحتوي على عوامل النهوض، وتمتلك أدوات فعّالة

تمكّنها من تجاوز معوّقات الاستثمار، وأوصت الدراسة بضرورة الاستفادة من تجارب الدول الأخرى.

2) محمود جمام: النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية- جامعة محمود منتوري- قسنطينة- 2009.

هدفت الدراسة إلى إبراز دور التحفيز الضريبي في تخفيف العبء الضريبي على الاستثمارات، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وعلى المنهج التحليلي الاستنتاجي، وأفضت الدراسة إلى نتائج عديدة أهمّها:

يعدّ التحفيز أو التحريض الضريبي بمختلف أنواعه عاملاً من عوامل انخفاض الحصيلة الضريبية، ما يؤثّر على عدم توسّع الدولة من خلال تدخلاتها الاقتصادية والاجتماعية، لكن بالمقابل يسهم في ترقية وتنمية الاستثمارات بمختلف أنواعها وتوجيهها نحو القطاعات والمناطق الواجب ترقيتها وذلك من خلال السياسة التي تنتهجها الدولة، ومن ثمّ فإنّ التحفيز الضريبي وما يشكّله من عبء مالي إضافي على الخزينة العامة يعدّ من جانب آخر من طرف الدولة التي تهدف من ورائه إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية جدّ مهمة قد لا تتحقّق في المدى القصير، ولكن ستتحقّق على المديين المتوسط والطويل.

3) رائدة شحدة محمد الدودة: الاستثمار الأجنبي في الضفة الغربية وقطاع غزة :مجاله ومحدّداته خلال الفترة (1995-2007) - رسالة ماجستير – جامعة الخليل – 2010:

هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، وإلى إلقاء الضوء على قانون وأنظمة تشجيع الاستثمار، وما يعتريها من نواقص وانتقادات، وإلى التعرّف على طبيعة العلاقة بين المتغيّرات الاقتصادية والسياسية، واتّبعت الدراسة المنهج التحليلي من خلال جمع استبانات متعلّقة بالاستثمار الأجنبي ودراستها وتحليلها، وخلصت إلى نتائج أكدّت ضرورة الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال تطوير نموذج يشمل أبرز العوامل التي من المحتمل أن تؤثّر على تدفّق الاستثمار الأجنبي، وبالتالي التعرّف على أهمّ محدّداته، كما أوصت الدراسة بضرورة دعم الاستثمار الأجنبي لتعزيز الاقتصاد في القطاع الذي يفتقد لمقومات الاستثمار المحلي.

4) ناهد عمر حسن الخليفة: محدّدات الاستثمار في السودان خلال الفترة 1990-2008 – رسالة ماجستير – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – 2011:

هدفت الدراسة إلى الوصول إلى المحدّدات الأساسية للاستثمار في السودان، واتّبعت المنهج الوصفي التحليلي والإحصائي التحليلي، ووجدت أنّ مناخ الاستثمار يتوقف على عوامل الاستقرار الاقتصادي والسياسي والمؤسسي، وأوصت بإدخال متغيّرات أخرى ذات تأثير على الاستثمار مثل متغيّر البيروقراطية وتهيئة مناخ الاستثمار وتأهيل جهاز الاستثمار وضرورة إعداد خارطة استثمارية لكلّ السودان وتطبيق بعض الإصلاحات الهيكلية وخلق سياسات انفتاحية وأهميّة تطوير الجهاز المصرفي وبذل الجهود للعمل على الاستقرار الاقتصادي والسياسي في البلاد.

5) Abdulrazag: "The causal relationship between tax revenues and expenditures in Jordan"- 2003:

هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والإيرادات الضريبية في الاقتصاد الأردني خلال الفترة ما بين 1980- 2000.

وكان من أهمّ نتائج الدراسة، أنّ الإيرادات الضريبية والإنفاق الحكومي هما متكاملان، وأنّ هناك علاقة سببية ثنائية مباشرة بين النفقات الحكومية والعائدات الضريبية الحكومية، وكان من أهمّ توصياتها ضرورة أن يكون تأثيرُ تطبيق القرارات الضريبية وسياستها وقرارات الإنفاق كلاهما متزامنين ومرتبطين مع بعضهما البعض، بمعنى آخر يجب أن يأخذ قرار الضريبة في الاعتبار قرار الإنفاق في الاقتصاد والعكس صحيح.

التعقيب على الدراسات السابقة:

لقد تناولت الدراسات السابقة محدّدات الاستثمار في عديد من المناطق غير المستقرة كقطاع غزّة أو الضفّة الغربية في فلسطين أو السودان أو غيرها، بينما تتناول دراستنا البحث في أثر الضرائب على الاستثمار في بعض مناطق الشمال السوري (الباب، جرابلس، أعزاز، عفرين، مارع، صوران)، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإنّ الدراسات السابقة منها ما سلّط الضوء على معوّقات الاستثمار بينما تركّزت دراستنا حول أثر الضرائب على جذب الاستثمار، وهذا وإن كان فيه تقارب نوعاً ما،

إلّا أنّ التركيز على الضرائب كونها أحد العوامل الاقتصادية المحددة للاستثمار يعدّ محفّزاً بنحوٍ أكبر على الاستثمار.

وتعدُّ مناطق الشمال السوري منطقة غير مستقرة على كافّة المجالات، وستتناول الدراسة بحث أثر تخفيض الضرائب في جذب الاستثمارات، وزيادة عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في هذه المنطقة، وتوفير الموارد المناسبة لتمويل هذه الاستثمارات وكيفية مواجهة التحدّيات التي تواجه الاستثمارات بكافة أشكالها، واستغلال كافّة الظروف الملائمة لتحسين الواقع الاستثماري، وخلق جوّ ملائم لجذب رؤوس الأموال والقيام بمشاريع استثمارية، ما يُسهم في رفع المستوى الاقتصادي في مناطق الشمال السوري وتحسينه.

٢ الإطار النظري:

٢.١ مقدمة:

تعرّف الضرائب بأنّها المبالغ النقدية التي تفرضها السلطة العامة على الأفراد والمؤسسات، بهدف تغطية نفقات الدولة وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. وتعدُّ الضرائب من أهمّ المصادر المالية للدولة، ولها دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولكنّ الضرائب ليست مجرد وسيلة لجمع الإيرادات، بل هي أيضاً أداة لتوجيه السلوك الاقتصادي للمكلّفين والمستثمرين، وذلك من خلال تحفيزهم أو ردعهم عن ممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية في منطقة دون أخرى. وفي هذا السياق، يبرز اهتمامنا بدراسة دور الضرائب في الاستثمار في مناطق الشمال السوري، والتي تشهد حالة من الصراع والأزمة الإنسانية والأمنية منذ عام 2011، والتي أثّرت سلباً على الوضع الاقتصادي والبنى التحتية والخدمات الأساسية في هذه المناطق. فهل يمكن للضرائب أن تلعب دوراً إيجابياً في تشجيع الاستثمار في هذه المناطق؟ وبالتالي المساهمة في تحسين الوضع الاقتصادي والتخفيف من معاناة السكان؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما الآليات والسياسات الضريبية التي يجب اتّباعها لتحقيق هذا الهدف؟

فهذه الدراسة ستنطلق من تبيان مفهوم الاستثمار من المنظور الاقتصادي، ثم تنتقل إلى تحديد العلاقة بين الضرائب والاستثمار في هذه المنطقة، وإبراز التحدّيات والفرص التي تواجهها، وإلى اقتراح حلول ومعالجات للمعوّقات الموجودة في المنطقة لتجاوزها حتى تصبح البيئة المقصودة من

الدراسة بيئة فعلية للاستثمار.

٢.٢ الاستثمار: للاستثمار عدّة مفاهيم تختلف باختلاف الفرع الاقتصادي الذي يتناول المصطلح أو باختلاف واقع المعيار المستخدم أو حتى باختلاف المكان الذي تتمّ فيه دراسة هذا المصطلح وأيضاً بلا شكّ يختلف باختلاف الفكر الاقتصادي.

- **المفهوم الاقتصادي للاستثمار:**

هو التضحية بالمال الحالي الذي يستخدمه المستثمر في الحاضر على أمل الحصول على إيرادات منه في المستقبل خلال فترة زمنية معيّنة يرسمها المستثمر، بحيث يكون المخطّط أن يكون العائد الكلّي في الفترة المحدّدة أكبر من المال الأوّلي الذي انطلق به في استثماره. (وهيبة، ٢٠١٤، ص٥)

ونستنتج من هذا التعريف، أنّ الاستثمار يأخذ بعين الاعتبار العناصر الآتية:

مدة حياة الاستثمار، المردودية من عملية الاستثمار، فعالية العملية الاستثمارية، المخاطر المتعلّقة بالعملية الاستثمارية ومستقبلها.

وعلى هذا الأساس فإنّ المستثمر يقبل التضحية – بإرادته وتخطيطه – بالاستهلاك الحالي، ويكون مستعدّاً لتحمّل درجة معيّنة من المخاطرة وذلك في مقابل الحصول على عائد على مخاطراته في فترة زمنية معيّنة في المستقبل.

والمقصود بالثروة في تعريفنا هنا المال كنقود وما يماثلها من شيكات وغيره أو كأصول ثابتة أو أصول عينية كالعلامات التجارية وبراءات الاختراع.

كما أنّ تحقيق المردود ليس شرطاً لكي نقول إنّ العملية استثمارية فقد تكون هناك عملية استثمارية ولكن لا يتحقّق منها مردود أو قد يكون هناك خسائر، فالمعيار والشرط هنا هو أن يكون المخطّط هو تحقيق مردود بغضّ النظر عن كونه تحقّق فعلاً أو لم يتحقّق فهذا لا يعني أنّها ليست عملية استثمارية بل إنّنا نقول إنّها عملية استثمارية ناجحة أو غير ناجحة فحسب.

وهناك تعاريف أخرى للاستثمار بالمفهوم الاقتصادي تقول: "الاستثمار هو التوظيف المنتج لرأس المال من خلال توجيه المدّخرات نحو استخدامات تؤدّي إلى إنتاج سلع أو خدمات تشبع الحاجات

الاقتصادية للمجتمع وزيادة رفاهيته". (أبوعاقلة، ٢٠٢٠)

ويمكن القول اقتصادياً بأنّ الاستثمار هو نفقة لامّة الإنتاج تثمر التطوّر الاقتصادي لأنها تنطوي على مبادلة رأس مال حالاً مقابل إيرادات مستقبلية يكون مبلغها أكبر، إذ إنّ خاصيّة الاستثمار هي الإنتاج. (أحمد، ٢٠١٦، ص١٠).

٢.٣ تأثير الضريبة على الاستثمار:

تعدُّ الضريبة من جملة العوامل التي تؤثّر على الاستثمار لأنّها تزيد من المخاطرة التي تواجه المستثمر، وذلك لأنّها تزيد من أعباء رأس المال. (زروق، ٢٠١٦، ص٢١٢)، لذلك كان لابدّ من البحث في ماهيّة هذا العامل وكيفيّة تجاوزه.

٢.٣.١ تعريف الضريبة:

تُعرّف الضريبة بأنّها رسوم إلزامية تُفرض من قِبل جهةٍ حكومية على الأفراد والشركات، أو تقع على عاتق من يدفع العبء الضريبي، كالمؤسسات التجارية أو المستهلكين النهائيين لسلع المؤسسة، من أجل تمويل الأنشطة الحكومية، كتمويل الأشغال والخدمات العامة، وعمل وصيانة البنى التحتية في بلد ما. (kagan – 2020).

كما يرى حامد عبد المجيد دراز أنّ الضريبة فريضة إلزاميّة تحدّدها الدولة ويلزم الممّول بأدائها بلا مقابل تمكيناً للدولة من القيام بتحقيق أهداف المجتمع.

ويعرّف عبد الكريم بركات الضريبة أنّها اقتطاع نهائي يتحمّله الممّول ويقوم بدفعه بلا مقابل، لمقدرته التكليفية، مساهمةً منه في تحمّل الأعباء العامّة، من أجل تحقيق أهداف معيّنة. (دائم، 2021، ص17).

وتتميّز الضريبة بمجموعة من الخصائص: (عبد الله، 2003، ص26)

١) الضريبة فريضة نقدية: فهي ستدفع في الغالب بشكل نقدي.
٢) الضريبة إلزاميّة: أي أنّها ليست تبرّعاً اختيارياً، بل هي تدفع جبراً باعتبارها عملاً من أعمال السيادة التي تتمتّع بها الدولة.
٣) هي فريضة بلا مقابل: فلا تدفع باعتبارها ثمناً أو مقابلاً لخدمات معيّنة تؤدّيها

الدولة لدافعي الضرائب الأفراد، وإنّما يدفعها الفرد باعتباره عضواً في جماعة توفّر له حياةً مستقرّة يسودها الأمن.

٤) الضريبة تدفع بصورة نهائية: فلا تردّ إلى المموّل إلّا إذا تمّ دفعها بصورة غير قانونية أو نتيجة خطأ مادّي أو نتيجة حكم قضائي باعتباره لم يكن ملزماً بها أساساً.

٥) الضريبة تهدف للوفاء بمقتضيات السياسة العامة للدولة: أي أنّ الغرض الأساسي من فرضها هو تحقيق المصلحة العامة للمجتمع.

٢.٣.٢ أهداف الضريبة :

بوجهٍ عام فإنّ هناك غرضين تقليديين للضريبة، أهمّها استثماري والآخر تمويلي.

الغرض الاستثماري: يتّخذ من الضريبة وسيلة من خلال منح الامتيازات الضريبية والحوافز المالية من أجل تحفيز المشروعات الخاصّة على الاستمرار والتوسّع في زيادة الانتاج دون مواجهة تكاليف ضريبية، وهكذا تتزايد رؤوس الأموال الأجنبية في ظلّ تشجيع الاستثمار الذي نحصل عليه.

أمّا الغرض التمويلي: فيتحقّق عندما يتمّ تعبئة الموارد المالية (خاصّة الضرائب) لتمويل الإنفاق العام ليشمل البنيات التحتية وتوفير الخدمات الاجتماعية العامة. (حسن،2009، ص5-9).

٢.٣.٣ القواعد الأساسية للضريبة:

هناك أربع قواعد رئيسة يقوم عليها النظام الضريبي وهي: (إدوار، 2009, ص51-53)

1.العدالة والمساواة: وهي أنّ رعايا كلّ دولة يجب أن يشتركوا بتأدية نفقات الحكومة بحسب قدرة كلّ منهم، وتقاس هذه الصورة بالنسبة إلى الدخل الذي يحصل عليه المكلّف في ظلّ سلك الدولة.

2.الوضوح والصراحة: وهي أنّ الضريبة التي يؤدّيها كلّ شخص يجب أن تكون معيّنة وصريحة وغير مفروضة بصورة كيدية، كما أنّ وقت الجباية وتشكّلها والمقدار المفروض يجب أن تكون جميعها محدّدة مسبقاً وصريحة ومعلومة، وهذه القاعدة نفسها يطلق عليها أيضاً (قاعدة اليقين) بحيث لا تخضع للتعديل المستمر.

3.الملاءمة: كلّ ضريبة يجب أن تجبى في أنسب وقت، وأفضل أسلوب عند المكلّف بحيث لا يتمّ

إزعاجه ويكون التكلّف سهلاً عليه، فمثلاً إنّ ضريبة الأرباح التجارية والصناعية تتمّ جبايتها بعد الحصول على تلك الأرباح، وفي أكثر الأوقات ملاءمةً.

4.الاقتصاد: بمعنى أنّ الفرق بين ما يخرج من جيب المكلّف وبين ما يدخل في خزينة الدولة من كلّ ضريبة يجب أن يكون أقلّ ما يمكن (تكاليف الجباية) بحيث تتحقّق وفرة الضريبة.

ولضمان (وفرة) الضريبة وضعت شروط تحقّق لها هذه الصفة وهي: (دائم،2021، ص19)

أولاً: الاستقرار بحيث لا تتأثّر بالتقلّبات الاقتصادية وتتمّ بالديمومة والاستقرار.

ثانياً: المرونة بحيث لا تتأثّر حصيلتها إذا زاد معدّلها.

ثالثاً: الإنتاجية بحيث تجبى أكثر ما يمكن من حصيلة.

٢.٣.٤ الآثار العامّة للضريبة على الاقتصاد: (جمام، 2009، ص62-63)

لقد كان لروّاد المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية مثل آدم سميث ودافيد ريكاردو وجون ستيوارت مِل، رؤية عن الهدف المنشود من وراء الضرائب وهو توفير الأموال لتغطية النفقات العاديّة وإنّ الآثار الناتجة عن العملية الضريبية هي آثار ثانوية لا إرادية.

على عكس روّاد المدرسة النظرية الحديثة مثل روبرت لوكاس وإدوارد بريسكوت الذين يرون أنّ الضريبة هي الوسيلة للتأثير في المجالات الاقتصادية والاجتماعية كافّة.

وبغضّ النظر عن الرأيين ظهر هناك آثار مختلفة تحدثها الضريبة على الاقتصاد الوطني ويقصد بالآثار مدى ثقل الضرائب على الاقتصاد الوطني، وهذا الثقل ناتج عن الآثار المختلفة الناتجة عن الضرائب، الأمر الذي سيؤدّي بالمستثمرين في مختلف المجالات الاقتصادية إلى إعادة النظر في مخططاتهم الإنتاجية والتمويلية وكافّة الوظائف الأخرى الأساسية في البيئة الاستثمارية ليقوموا بتصرّفات تتناسب مع حجم الأثر الحاصل عن سياسة الضرائب.

أمّا الجوانب التي يظهر فيها آثار العملية الضريبية فهي الإنفاق والاستثمار والاستهلاك والادّخار والإنتاج وكذلك تؤثّر الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني، لما له من أثر كبير من الناحية الاجتماعية على الدخل الحقيقي للأفراد. (جمام،2009، ص63)

- **أثر الضريبة في توجيه الاستثمار:** إنّ الاستثمار هو محور التنمية الاقتصادية الأساسي، فهو أداة تحقيق النمو الاقتصادي، بحيث يتوقّف معدّل النمو الاقتصادي على كميّة الاستثمارات الموجودة وتوزيعها بين الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي المحلّي وتؤثّر الضريبة في الميول الاستثمارية، فعندما تفرض الضريبة على قطاع اقتصادي ما بمعدّل منخفض أو يكون الإعفاء فيه واسعاً يوجّه المكلّفون استثماراتهم نحو هذا القطاع لأنّه ذو ربحية أكبر، كذلك تكون الضريبة أداة فعّالة لمنع توظيف رؤوس الأموال في القطاعات الإنتاجية الخاضعة لمعدّل ضريبي مرتفع.

٢.٣.٥ مفهوم السياسة الضريبية:

يقصد بالسياسة الضريبية عند روّاد المدرسة التقليدية بأنّه خلق توازن بين الإيرادات والنفقات لحماية المكلّفين من دفع الضريبة وتطوّر مفهوم السياسة الضريبية مع التوسّع الاقتصادي لتصبح أداة إصلاح كلّ خلل في مجالات مختلفة أهمّها: (رويلي،1988، ص55)

1-المجال الاقتصادي: كما ذكرنا سابقاً فهي وسيلة لمنع الكساد والتضخّم.

2-المجال الاجتماعي: تلعب الضريبة دوراً فعّالاً في تقليل الاختلافات عند توزيع الدخول والعمل على تقليل حدّة البطالة بقصد تخفيض الأعباء الضريبية التي يتحمّلها النشاط الاقتصادي، وذلك لتخفيض مجمل تكاليف الإنتاج.

٢.٣.٦ السياسة الضريبية في الدول المتقدّمة والنامية: (جمام، 2009، ص65)

أولاً: السياسة الضريبية في الدول المتقدّمة: بسبب أنّ الجهاز الإنتاجي متطوّر في الدول المتقدمة وكذلك يتميّز بضخامته لما يحتويه من وسائل إنتاج متطوّرة، وكذلك مرونته وتماشيه مع كلّ التغيّرات الاقتصادية العالمية ولكون ملكية وسائل الإنتاج معظمها خاصّة وسيطرة القطاع الخاص على معظم المفاصل الاقتصادية ما جعل الاقتصاد الرأسمالي عرضة لكلّ التقلّبات الاقتصادية، وبالتالي تعرضّه لمختلف الأزمات الاقتصادية والاجتماعية. ما اضطرّ الدولة للتدّخل أثناء أزمة الكساد باستعمال سياسة ضريبية من خلال تخفيض المعدّلات الضريبية على أرباح المؤسسات من أجل رفع مستوى الطلب على السلع والخدمات.

ثانياً: السياسة الضريبية في الدول النامية: إنّ التقلّبات الاقتصادية التي تحدث في الدول المتقدّمة

ناتجة عن ضخامة جهازها الإنتاجي الذي يعدّ المصدر الأساسي لنشوء الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، ولأنّ الجهاز الإنتاجي للدول النامية صغير مقارنة بالدول المتقدّمة يستدعي ذلك وضع سياسة ضريبية مغايرة تماماً لما هو متّبع في الدول المتقدمة، وذلك للحدّ من ظاهرة البطالة ما يستدعي العمل على تعبئة المصادر المالية المتوفّرة وتحريك الموارد البشرية العاطلة عن العمل، وتعمل على تشجيع الاستثمارات المحليّة والأجنبية بقصد إقامة جهاز إنتاجي قوي قادر على توفير مختلف السلع والخدمات في الأسواق المحليّة ومنافسة السلع الأجنبية، وخاصّة تخفيض التكاليف والضريبة التي تعدُّ أهمّ الخطوات اللازمة لحماية الاستثمارات فيها. (محمود،1995، ص162).

٢.٣.٧ مضاعف الاستثمار والضريبة والميزانية المتوازنة:

أولاً: مضاعف الاستثمار: مضاعف الاستثمار هو مفهوم يستخدم في الاقتصاد الكلي، ويعدّ أيّ زيادة في الإنفاق على الاستثمار الحكومي أو الخاص لها تأثير إيجابي كبير على الدخل الكلي وعلى الاقتصاد عموماً. ويحاول مضاعف الاستثمار تحديد وقياس الآثار الكميّة بعيدة المدى للسياسات الاستثمارية، عوضاً عن تلك التي يمكن قياسها على الفور.

وكلّما كان مضاعف الاستثمار أكبر ازدادت كفاءة توليد الثروة وتوزيعها على مختلف نواحي الاقتصاد.

ويحاول مضاعف الاستثمار تحديد الأثر المالي لمشروع عام أو خاص، فعلى سبيل المثال يمكن أن يزيد الإنفاق الحكومي الإضافي على الطرق من دخول عمال البناء، فضلاً عن دخول مورّدي المواد اللازمة للمشروع، وقد ينفق هؤلاء الأشخاص بعض هذه الإيرادات الإضافية في قطاع التجزئة، ما يعزّز أيضاً دخل أصحاب ذلك القطاع والعاملين فيه، وبالتالي تحريك عجلة الاقتصاد ككل.

ويتمّ حساب مضاعف الاستثمار من خلال الميل الحدّي للإنفاق أو الاستهلاك والميل الحدّي للادّخار.

ثانياً: مضاعف الضريبة: يعني نسبة التغيّر في توزان مستوى الناتج/الدخل الكلّي إلى التغيّر في معدّل الضريبة، ولمعرفة أثر الضرائب على الاقتصاد فلابدّ من معرفة مضاعف الضريبة، وشرط بقاء مستوى الإنفاق الحكومي ثابتاً يعني خفض معدل الضريبة، فإنّ خفض معدّل الضريبة سوف

يرفع من الدخل ما أمكن لأنّ الضريبة هي جزء مستقطع منه، وهذا الوضع يؤدّي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي، وسوف يؤدّي خفض الضرائب إلى زيادة الدخل، وما تنفقه الحكومة الآن ليس أقلّ ممّا أنفقته قبل خفض الضريبة بل يساويه، وسوف يكون الدخل ما أمكن للقطاع العائلي أكبر عن ذي قبل، هذا الوضع يؤدّي إلى زيادة الاستهلاك، ومن ثمّ زيادة الإنفاق الكلي المخطّط، وسوف يكون المخزون أقلّ من المخطّط، وكلّ ذلك يؤدي في النهاية إلى زيادة الناتج الكلّي، وعندما يزيد الناتج الكلّي يلتحق بسوق العمل عمال جدد، هؤلاء العمال سوف يجنون دخولاً أكبر، وفي الدورة التالية سوف يزيد الاستهلاك، وهكذا.

ثالثاً: مضاعف الميزانية المتوازنة: إنّ زيادة الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية (الضرائب) بقدر متساوٍ يؤدّي إلى زيادة المستوى التوازني للدخل، بينما خفض الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية (الضرائب) بقدر متساوٍ يؤدّي إلى تقليل المستوى التوازني للدخل، ويطلق على الأثر الناجم عن التغيّرات المتساوية في الإنفاق الحكومي والضرائب اسم (مضاعف الميزانية المتوازنة).

- سؤال: ما سبب تحقّق مضاعف الميزانية المتوازنة؟

الجواب: يتحقّق هذا المضاعف لأن التغيّر في الضرائب يؤثّر في الادّخار بقدر أقل من أثر الإنفاق الحكومي على الإنفاق الكلي.

٢.٤ المناخ الاستثماري في مناطق الشمال السوري:

سنسلّط الضوء في هذه الفقرة على الواقع الاستثماري في مناطق الشمال السوري والعقبات التي تواجه البيئة الاستثمارية والعوامل المحفّزة لجلب الاستثمارات والنهوض بالبيئة الاستثمارية والمناخ الاستثماري.

٢.٤.١ الواقع الاستثماري في مناطق الشمال السوري:

تشهد البيئة الاستثمارية في مناطق الشمال السوري حالة من التحسّن مقارنة بالأعوام السابقة، وذلك من خلال رصد المشاريع التي قامت بها المنظمات السورية والمجالس المحليّة لتأمين بعض الخدمات الاجتماعية والنقل والمواصلات وتوفير الكهرباء والمياه والصرف الصحي.

وتنشط بعض الشركات المحليّة والتركية في بعض القطاعات الاستثمارية الحيوية اللازمة لتحسين

وضع المنطقة كقطاع الكهرباء والإنشاءات وإنشاء المدن الصناعية، حيث أنشأت مناطق صناعية في ٦ مدن رئيسة بطاقة استيعابية تقديرية تتراوح بين ١٥ – ٢٠ ألف عامل، بعد أن تمّ تزويدها بكامل البنية التحتية المطلوبة كالكهرباء والمياه والخدمات.

ويلاحظ ارتفاع وزيادة في أعداد المستثمرين السوريين والأجانب في مناطق الشمال السوري _خاصّةً في المدن الصناعية_ مقارنةً بالأعوام السابقة، وذلك نظراً للتسهيلات والمحفّزات التي تقدّمها غرف التجارة في هذه المناطق من خلال فتح سجلات تجارية وتسهيلات جمركية وحتى تسهيلات أمنية. (مركز الحوار السوري، ٢٠٢٢).

٢.٤.٢ العقبات التي تواجه البيئة الاستثمارية: (مركز الحوار السوري، ٢٠٢٢).

عقبات الاستثمار في مناطق شمال غرب سورية هي موضوع مهمّ ومعقّد. وهناك عدّة عوامل تؤثّر على الاستثمار في هذه المناطق، مثل:

- الوضع الأمني والسياسي المتغيّر والمضطّرب، الذي يزيد من المخاطر والتكاليف والعراقيل للمستثمرين. حيث إنّ هذه المنطقة تشهد صراعاً مسلّحاً بين الفصائل المسلّحة المختلفة والنظام السوري وحلفائه والقوات التركية والروسية، ما يؤثّر على استقرارها وأمنها وسيادتها، ويزيد من المخاطر والتكاليف للمستثمرين.

- غياب الأطر القانونية والإدارية والضريبية والجمركية الموحّدة والشفّافة، التي تضمن حماية حقوق المستثمرين وتشجيعهم على الالتزام بالقواعد والمسؤوليات.

- نقص البنية التحتية والخدمات الأساسية، مثل الكهرباء والماء والاتصالات والنقل، التي تؤثّر على جودة وكفاءة الإنتاج.

- تذبذب سعر صرف الليرة التركية، التي تستخدم عملةً رئيسةً في المناطق المحررة، مقابل الدولار والليرة السورية، ما يؤدّي إلى اضطرابات في السوق وانخفاض قيمة الأصول والودائع.

- ضعف الطلب المحلّي على المنتجات والخدمات، بسبب انخفاض القدرة الشرائية للسكّان وارتفاع معدّلات الفقر والبطالة.

- الانهيار الاقتصادي والنقدي، فهذه المنطقة تعاني من انخفاض قيمة العملات المحليّة مقابل

الدولار، وارتفاع معدلات التضخّم والبطالة والفقر، وانعدام السيولة والائتمان، وضعف البنية التحتية والخدمات، وانقطاع التوريدات من المواد الأولية والوقود، ما يؤدّي إلى تراجع الإنتاج والطلب والاستهلاك.

- الإشكالات العقارية، فهذه المنطقة تواجه مشكلات في توثيق الملكية وحماية حقوق المستأجرين، خاصّة في مشاريع الإسكان التي تستهدف النازحين، حيث توجد مخاوف من حدوث نزاعات أرضية أو انتهاكات قانونية أو سياسية في المستقبل.

٢.٤.٣ العوامل المحفّزة لجلب الاستثمارات والنهوض بالبيئة الاستثمارية والمناخ الاستثماري: (السامرائي، ٢٠٠٦)

٢.٤.٣.١ عامل الأمان:

فلا يمكن تصوّر أن يضع رجل أعمال أو مستثمر أمواله في استثمار ما في منطقة مضطربة من دون حصوله على عامل الأمان الدائم له ولأمواله واستثماراته.

٢.٤.٣.٢ عامل حريّة الحركة للاستثمار:

كما هو معلوم فإنّ أيّ استثمار صغر أم كبر له صادرات وواردات، فوارداته قد تكون مواد أوليّة عليها يتوقّف العمل أو عمالة غير محليّة أو محليّة مختلفة، وعليه يجب أن يتمّ ضمان حريّة التحرّك دون أيّ معوّقات من أيّ جهة كانت ومن دون التأثّر بأيّ حدث شاذّ في المنطقة، لأنّ الاستثمار يحتاج إلى بيئة مستقرّة حتى ينتج ويستمر، كما أنّ الاستثمار بحاجة إلى أن تكون الأسواق كلّها متاحة أمامه حتى يتمّ عرض منتجه وتسويقه بطريقة ناجعة ومفيدة، لأنّ التصريف هو أحد أهمّ أسنان العجلة الاستثمارية، والركود هو أحد أعظم المخاطر التي تهدّد الاستثمار، فيجب على الجهات المعنيّة أن تضمن حريّة الحركة للاستثمار بكوادره ومنتوجاته وأمواله من دون أيّ إزعاجات.

٢.٤.٣.٣ العامل السياسي:

كما ذكرنا آنفاً فإنّ الاستثمارات في المنطقة يقع أغلبها تحت عباءة الجماعات المسيطرة في المنطقة، ما يجعل الاستثمارات تقع تحت هيمنة الجماعات إلى الأبد ولن تصبح مستقلّة أو محليّة

أبداً طالما بقيت العقلية المسيطرة في المنطقة هكذا، لذلك لابدّ من تحييد الاستثمارات تحييداً حقيقياً عن الصراعات المحتملة.

الدراسة الميدانية:

قبل البدء بعرض نتائج التحليل الإحصائي للبيانات التي جمعها الباحث ميدانياً من خلال استمارة الاستبانة، سيعطي لمحة مبسّطة عن كلّ من مجتمع البحث المدروس، والذي اختاره بما يلائم متطلبات البحث، والعيّنة التي سُحبت من هذا المجتمع.

أولاً: مجتمع وعيّنة البحث:

تكوّن مجتمع البحث من التجّار والمستثمرين المسجّلين في غرف التجارة والصناعة العاملة في مناطق الشمال السوري المحرّر، الممتد من مناطق إدلب وريفها إلى مناطق شمال وشمال شرق أعزاز وصولاً إلى مدينة تل أبيض، وقد اقتصر على ست مناطق وهي: (الباب- جرابلس- أعزاز- عفرين- مارع- صوران)، نظراً لإمكانية وسهولة الوصول إليها، من حيث اعتبارات التكلفة والجهد والزمن وإمكانيّة التنقّل والانتقال.

وبلغ حجم مجتمع الدراسة 600 مستثمر وتاجر مسجّلين في غرف الصناعة والتجارة في تلك المناطق الست بمعدّل 100 مستثمر في كلّ منطقة، حيث يعمل هؤلاء التجّار والمستثمرون في عدّة مجالات، وأغلبهم لديه معامل ومصانع في المناطق الصناعية الموجودة في أغلب المناطق المستهدفة، وبعضهم يعمل في المجال الزراعي والمجال الخدمي ومجالات الاستيراد والتصدير.

وفيما يتعلّق بعيّنة البحث التي اختيرت من المجتمع، تمثّلت بعيّنة ميّسرة، وقد وُزعت استبانة خصّصت لخدمة أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، على عدد من التجّار والمستثمرين في تلك المناطق، وبلغ عدد التجّار الذين تمّ توزيع الاستبانة عليهم 240 تاجراً ومستثمراً، وبموجب جدول تحديد حجم العيّنة الذي وضعه كريجسي ومورغان (Krejcie, (1970), 30, 607-610)، فإنّ حجم العيّنة المطلوب سحبه من مجتمع حجمه 600 فردٍ يكون مساوياً 234 فرداً، وقد استخرج حجم عيّنة الدراسة حسب المعادلة الآتية: (المطارنة، ٢٠٠٦)

$$n = \frac{0.25}{\frac{0.25}{N} + \frac{(A)^2}{(E)^2}}$$

0.25 : العدد الثابت في المعادلة.

n : حجم العينة.

E : القيمة المأخوذة من التوزيع الطبيعي عند مستوى الثقة (0.05).

A : الخطأ العشوائي المسموح به (على فرض أن الخطأ المسموح به بناء على الدراسات السابقة كان (0.10)).

N : مجتمع الدراسة.

وقد وزع الباحث ما يقارب 250 نسخة من الاستبانة، وكان عدد الاستمارات المستردّة 240 استمارة اعتُمدت في التحليل.

ثانياً: أداة جمع البيانات:

تعدّ عملية جمع البيانات أولى الخطوات الأساسية التي يتمّ اتباعها لدى تنفيذ غالبية البحوث والدراسات بمختلف مجالاتها، وتوجد أدوات مختلفة ومتعدّدة لجمع البيانات، وقد كانت الأداة المستخدمة لهذا الغرض هي قائمة الاستقصاء (الاستبانة)، حيث تعد الاستبانة الأداة الأساسية المستخدمة في معظم البحوث والدراسات الاجتماعية، نظراً لمناسبتها لدراسة مثل هذه الأبحاث والدراسات، وقد صُمّمت بما يحقّق أهداف البحث المطروحة.

وصمّمت استمارة البحث لتبيّن أثر الضرائب على الاستثمار في الشمال السوري من وجهة نظر المستثمرين.

وفيما يأتي شرح بسيط عن الاستبانة التي تكوّنت من مقدمة بسيطة تهدف إلى تعريف العاملين الخاضعين للاستبانة بموضوع الدراسة بعنوان: (مدى مساهمة الضرائب في جذب الاستثمار في مناطق الشمال السوري).

وتضمّنت الاستبانة قسمين رئيسين هما:

- **القسم الأول:** يحتوي على البيانات الشخصية لأفراد عيّنة الدراسة من حيث: الجنس- المؤهّل العلمي- نوع النشاط الاستثماري، وكذلك توفر معلومات وبيانات عن الواقع الاقتصادي وعن معدلات التنمية والنمو الاقتصادي.
- **القسم الثاني:** تضمّن مجموعة من الأسئلة التي تتعلّق بمتغيّرات الدراسة (سواء منها المتغيّر المستقل أو المتغيّر التابع على حدٍّ سواء).

وزّعت أسئلة القسم الثاني من الاستبانة على عدة محاور هي على النحو الآتي:

المحور الأول: تخفيض الضرائب (التسهيلات- الإعفاءات الضريبية).

تضمّن هذا المحور العبارات الآتية:

جدول رقم (1) عبارات وأسئلة متغيّر تخفيض الضرائب (التسهيلات- الإعفاءات الضريبية)

رمز العبارة	صيغة العبارة
b1	تتّصف مناطق الشمال السوري بفرض نظام ضريبي مخفّض على المستثمرين
b2	تتمتّع البيئة الاستثمارية في مناطق الشمال السوري بعدم وضع القيود أمام المستثمرين
b3	تسعى المجالس المحليّة في مناطق الشمال السوري إلى توحيد نظام الضرائب فيما بينها
b4	تتميّز مناطق الشمال السوري بنظام الحوافز التشجيعية والإعفاءات الضريبية المفروضة على المستثمرين
b5	يوجد سلطة ضامنة لحقوق المستثمرين في مناطق الشمال السوري وواجباتهم

المحور الثاني: جذب الاستثمارات وزيادة عدد المشاريع الاستثمارية.

تضمّن هذا المحور العبارات الآتية:

جدول رقم (2) عبارات وأسئلة متغيّر جذب الاستثمارات وزيادة عدد المشاريع الاستثمارية

رمز العبارة	صيغة العبارة
f1	وجود استثمارات مختلفة في مناطق الشمال السوري ونجاحها تعدُّ عوامل جذب واطمئنان للمستثمرين من أجل التشجّع والقيام باستثماراتهم.
f2	يهدف المستثمرون من القيام بالاستثمار في مناطق الشمال السوري إلى زيادة حصصهم السوقية والتوسّع في الأسواق.
f3	يرغب المستثمرون عند القيام بمشاريعهم في مناطق الشمال السوري ألا تكون محدودة وتكون متنوعة ومتعددة.
f4	يشعر المستثمرون ويتوقعون نجاح استثماراتهم في مناطق الشمال السوري.
f5	يهدف المستثمرون من القيام بالاستثمار في مناطق الشمال السوري إلى تحسين معدلات النمو الاقتصادي والنهوض بالاقتصاد المحلي.

وقد صُمّمت الاستمارة وفق مقياس ليكرت الخماسي ذي النقاط الخمس في صياغة اختيار الإجابات المتعلقة بالأسئلة الخاصّة بالدراسة، وحُسب المتوسط المرجّح كما يأتي:

جدول رقم (3) قيم المتوسطات الحسابية الخاصّة بمقياس ليكرت الخماسي

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
التثقيل	1	2	3	4	5
المتوسط المرجح	1.79-1	2.59-1.8	3.39-2.6	4.19-3.4	5-4.2
الأهمية النسبية	%35 -%20	%51-%36	%67-%52	%83-%68	%100-%84

المصدر: عبد السلام حمادوش، المنهجية والإحصاء ببساطة وسهولة

https://www.youtube.com/watch?v=QI6Sv-HFDTk.

يتمّ حساب الأهميّة النسبية لكلّ سؤال من خلال قسمة المتوسط الحسابي للسؤال على عدد الإجابات وهو 5 ومن ثمّ ضرب الناتج ب 100%.

وقد طلب من الأشخاص المبحوثين الذين شملتهم الاستبانة اختيار الإجابة المناسبة من بين الإجابات الخمس السابقة التي تعبّر عن رأيهم الصريح بالنسبة لكلّ سؤال.

بعد القيام بتفريغ البيانات وتبويبها بما يناسب متغيّرات الدراسة وفرضياتها، حلّل الباحث بيانات الدراسة بوساطة البرنامج الإحصائي spss.ver25 (حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية)، حيث يعدّ هذا البرنامج من أكثر البرامج الإحصائية استخداماً من قبل شريحة واسعة من الطلبة والباحثين في مختلف الاختصاصات الإدارية والإحصائية والطبية والهندسية والزراعية.

ثالثاً: المقاييس والاختبارات الإحصائية المستخدمة:

استخدم الباحث عدداً من المقاييس الإحصائية الوصفية والاستدلالية التي تلائم متغيّرات الدراسة المختلفة، وتساعد في التوصّل إلى النتائج المطلوبة والمرجوّة، التي تعطي نظرة واضحة عن الموضوع قيد الدراسة، وكانت الأساليب المستخدمة كالآتي:

١. **اختبار الصدق والثبات(ألفا كرونباخ):** لقياس درجة الثبات والاتّساق الداخلي لجميع فقرات الاستبانة ومتغيّرات الدراسة.

٢. **مقاييس النزعة المركزية:** حيث تمّ احتساب هذا المتوسط لجميع أسئلة الاستبانة ومتغيّراتها.

٣. **مقاييس التشتّت:** تمّ استخدام الانحراف المعياري لجميع إجابات واتجاهات أفراد مجتمع الدراسة على أسئلة الاستبانة، وقد تمّ اختيار الانحراف المعياري كونه يلقى قبولاً كاملاً لدى كافّة الإحصائيين ومستخدمي الطرق الإحصائية في التحليلات الكميّة وفي إجراء البحوث العلمية.

٤. **تحليل الانحدار البسيط والمتعدّد:** لمعرفة مدى تأثير كلّ متغيّر من المتغيّرات المستقلة على المتغيّر التابع.

٥. **معامل الارتباط ومعامل التحديد:** لقياس قوّة العلاقة وشدّتها بين المتغيّرات المدروسة،

ومعرفة طبيعة هذه العلاقة(طردية أو عكسية).

وبنحوٍ عام تصنّف قوة معامل الارتباط على النحو الآتي: (العبيد، ٢٠٠٤، ص٦٠)

$[0 \le |r_{xy}| \le 0.3]$ ارتباط ضعيف.

$[0.3 \le |r_{xy}| \le 0.6]$ ارتباط وسط.

$[0.6 \le |r_{xy}| \le 0.8]$ ارتباط جيد.

$[0.8 \le |r_{xy}| \le 1]$ ارتباط جيد جداً أو قوي.

وتمّ أيضاً استخدام معامل التحديد، بهدف قياس النسبة التي يفسّرها المتغيّر المستقل من تغيّرات المتغيّر التابع.

رابعاً: تحليل نتائج الاستبانة:

بعد أن تحدث البحث عن كلّ من أداة الدراسة والمقاييس المستخدمة في التحليل، وأعطى لمحة عن المجتمع المدروس، سيعرض الباحث النتائج التي توصّل إليها في هذا الخصوص.

١- اختبار صدق الأداة وثبات المقياس(ألفا كرونباخ):

تمّ اختبار عدّة أنوع من الصدق، منها:

أ- الصدق الظاهري:

تأكّد الباحث من الصدق الظاهري للاستبانة قبل توزيعها على أفراد العيّنة، وذلك من خلال عرضها على عدد من المحكّمين من أعضاء الهيئة التدريسية في قسمي إدارة الأعمال والإحصاء.

ب- الصدق الداخلي والبنائي:

يهدف اختبار الصدق الداخلي إلى التأكّد من أنّ أسئلة الاستبانة المتعلّقة بكلّ متغيّر من المتغيّرات تقيس المتغيّر الذي وضعت من أجله، والتأكّد من أنّها تشمل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكلّ من

يستخدمها.

جدول رقم (٤) معاملات الارتباط بين الأسئلة والمتغيّرات التي تتبع لها

المتغير	Correlations							
تخفيض الضرائب	رمز السؤال	b1	b2	b3	b4	b5		الدرجة الكلية
	Correlation Coefficient	0.867**	0.835**	0.817**	0.798**	0.777**		0.791**
	Sig. (2-tailed)	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000		0.000
جذب الاستثمارات	رمز السؤال	f1	f2	f3	f4	f5		الدرجة الكلية
	Correlation Coefficient	0.711**	0.643**	0.581**	0.680**	0.790**		0.471**
	Sig. (2-tailed)	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000		0.000

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام SPSS.

لدى النظر إلى قيم معاملات الارتباط في الجدول السابق يتبيّن أنّها جميعها معنوية ودالّة إحصائياً، وهذا يعني أنّ معاملات ارتباط الأسئلة مع المقاييس التي تتبع لها معنوية، وبالتالي فإنّ الأسئلة تقيس وتعبّر عن المتغيّرات والمحاور التي وضعت من أجلها.

وكذلك تمّ حساب الصدق البنائي من خلال إيجاد معاملات الارتباط بين كلّ محور من محاور الاستبانة والدرجة الكلّية للاستبانة، حيث يتّضح من نتائج الجدول السابق أنّ جميع قيم معاملات

الارتباط معنوية ودالّة إحصائياً، وبالتالي يمكن القول بأنّ محاور الاستبانة تتمتّع بالصدق البنائي، وبالتالي فإنّ المحاور تقيس وتعبّر عن الهدف الذي وضعت لقياسه.

ج- ثبات أداة القياس:

تمّ إجراء اختبار وثوقية وثبات الاستبانة المستخدمة لمعرفة مدى ثباتها، وذلك باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's alpha)، وتمّ إجراء اختبار المصداقية (مقياس ألفا كرونباخ) على جميع أسئلة الاستبانة المتعلّقة بفروض البحث، وذلك لمعرفة درجة الاتّساق الداخلي (وثوقية الاستبانة) بين ردود المجيبين، وهم التجّار والمستثمرون على أسئلة الاستبانة، ويقصد بثبات أداة القياس "الاتّساق الداخلي بين عباراتها، ولثبات الأداة جانبان الأول هو استقرار المقياس كأن يتمّ الحصول على نفس النتائج إذا قيس المتغيّر مرّات متتالية. أمّا الجانب الآخر لثبات الأداة فهو الموضوعية أي أن يتمّ الحصول على ذات الدرجة بصرف النظر عن الشخص الذي يطبّق الاختبار أو الذي صمّمه، إنّ قيمة معامل الارتباط α(Alpha Cronbach) تتراوح بين (0-1).

ويمكن تفسير α على أنّها معامل الارتباط بين الإجابات، ويعدّ اختبار المصداقية ألفا كرونباخ: (Sekaran, 1984 , p158)

- ضعيفاً إذا كانت نتيجته أقلّ من(60%).
- ومقبولاً إذا كان يقع بين (60%- 70%).
- وجيّداً إذا كانت نتيجته تقع بين (70%- 80%).
- وممتازاً إذا كان أكبر من(80%).

يعتمد مقياس ألفا كرونباخ على متوسّط معاملات الارتباط بين مفردات (بنود) المقياس لاختبار ثبات أو تجانس المقياس واتّساقه الداخلي. وكلّما كان معامل ألفا كرونباخ 80٪ فأكثر دلّ ذلك على الثبات والاتّساق الداخلي للمقياس المستخدم.

وبعد حساب قيمة معامل ألفا (وثوقية الاستبانة) كانت النتائج التي حصل الباحث عليها كما يأتي:

جدول رقم (٥) نتائج وثوقية الاستبانة لمقاييس الدراسة

المقياس المستخدم	نوع المقياس أو المتغيّر	عدد الأسئلة	قيمة معامل ألفا
تخفيض الضرائب	مستقل	5	0.891
جذب الاستثمارات	تابع	5	0.875
جميع محاور الاستبانة	-----	١٠	0.840

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام SPSS.

يتّضح من نتائج الجدول السابق أنّ كلاً من المقاييس (تخفيض الضرائب- جذب الاستثمارات) تتمتّع بوثوقية ممتازة وتتّسم بالثبات واتّساق داخلي مرتفع، حيث كانت قيمة معامل ألفا لهذه المقاييس أكبر من 80%، وكذلك كانت قيمة معامل ألفا لكامل الاستبانة قد بلغت 84%، وهي وثوقية ممتازة ومرتفعة، الأمر الذي يمكّننا من اعتماد نتائج الاستبانة واعتبارها تعكس رأي الأغلبية الصحيح للمستجيبين الذين شملتهم الاستبانة، وهذه النسبة تعكس حقيقة أنّنا إذا قمنا بتوزيع الاستمارات مرّة أخرى على نفس العيّنة التي تمّ توزيع الاستمارات عليها، فإنّنا سوف نحصل على نفس الإجابات بنفس النسبة والتي هي 84%.

٢- عرض الخصائص الشخصية(الديمغرافية) لأفراد عيّنة الدراسة:

تضمّنت الاستبانة الذي أُعدّت وصُمّمت لخدمة أهداف البحث واختبار فرضياته، بعض الأسئلة التي تتعلّق بالخصائص الشخصية لأفراد العيّنة المدروسة.

وبالنسبة للخصائص الشخصية لأفراد عيّنة الدراسة فقد كانت النتائج على النحو الآتي:

أ- توزيع الأفراد حسب المؤهّل العلمي:

يوضّح الجدول الآتي نتائج توزّع أفراد العيّنة حسب مؤهّلاتهم العلمية:

جدول رقم(٦) توزيع الأفراد حسب المؤهّل العلمي

		التكرار	النسبة المئوية%
المؤهّل العلمي	ما دون الثانوية	17	7.1
	ثانوية	64	26.7
	معهد	38	15.8
	جامعي	101	42.1
	ماجستير	16	6.7
	دكتوراه	4	1.7
	الإجمالي	240	100.0

يتّضح من نتائج الجدول السابق أنّ أكبر نسبة من أفراد عيّنة الدراسة هم من حملة الإجازة الجامعية، حيث بلغت نسبة هؤلاء الأشخاص 42.1%، وهذا يدلّ على أنّ غالبية عيّنة الدراسة يتمتّعون بمستوى تعليمي مقبول يمكّنهم ويؤهّلهم للإجابة عن أسئلة الاستبانة.

ب- توزيع الأفراد حسب نوع النشاط الاستثماري:

يوضّح الجدول التالي نتائج توزّع أفراد العيّنة حسب نوع النشاط الاستثماري:

جدول رقم(٧) توزيع الأفراد حسب نوع النشاط الاستثماري

		التكرار	النسبة المئوية%
نوع النشاط الاستثماري	المجال الصناعي	١٦٧	٦٩.٦
	المجال الزراعي	٣٩	١٦.٣
	المجال الخدمي	١٣	٥.٤
	الاستيراد والتصدير	٢١	٨.٨
	الإجمالي	240	100.0

يتّضح من نتائج الجدول السابق أنّ أكبر نسبة من أفراد عيّنة الدراسة هم من الذين يعملون في المجال الصناعي، حيث بلغت نسبة هؤلاء الأشخاص ٦٩.٦%، وهذا يدلّ على أنّ غالبية عيّنة الدراسة يتمتّعون بخبرة كافية في المجالات الاستثمارية تمكّنهم وتؤهّلهم للإجابة عن أسئلة الاستبانة.

ت- توفّر المعلومات عن الواقع الاقتصادي ومعدلات التنمية:

يوضّح الجدول التالي نتائج توزّع أفراد العيّنة حسب توفر معلومات عن الواقع الاقتصادي:

جدول رقم (٨) توفّر المعلومات عن الواقع الاقتصادي ومعدلات التنمية

		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
تتوفّر معلومات وبيانات عن الواقع الاقتصادي في مناطق الشمال السوري	التكرار	0	135	32	67	6
	النسبة المئوية%	0	56.3	13.3	27.9	2.5
تتوفّر معلومات وبيانات عن معدلات التنمية والنمو الاقتصادي في مناطق الشمال السوري	التكرار	0	154	21	59	6
	النسبة المئوية%	0	64.2	8.8	24.6	2.5

تبيّن النتائج السابقة أنّ النسبة العظمى أفادوا بأنّه توجد وتتوفر معلومات عن كلّ من الواقع الاقتصادي ومعدلات التنمية والنمو الاقتصادي في مناطق الشمال السوري.

خامساً: تحليل أسئلة الاستبانة المتعلّقة بفرضيات الدراسة:

أ- تحليل النتائج المتعلّقة بالمتغيّر المستقل (تخفيض الضرائب من خلال منح الإعفاءات الضريبيّة).

يوضّح الجدول الآتي الإحصاءات الوصفية (الوسط الحسابي- الانحراف المعياري) لإجابات الأفراد

المشمولين بالدراسة عن أسئلة الاستبانة المتعلّقة بالمتغيّر المستقل (تخفيض الضرائب)، وبلغ عدد هذه الأسئلة /5/ أسئلة، وكذلك أيضاً الأهميّة النسبية لهذه الأسئلة:

جدول رقم (٩) الإحصاءات الوصفية للأسئلة المتعلّقة بتخفيض الضرائب

رمز السؤال	صيغة السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهميّة النسبية%	النتيجة
b1	تتّصف مناطق الشمال السوري بفرض نظام ضريبي مخفّض على المستثمرين	3.15	0.931	63.08 %	محايد
b2	تتمتّع البيئة الاستثمارية في مناطق الشمال السوري بعدم وضع القيود أمام المستثمرين	3.28	0.903	65.67 %	محايد
b3	تسعى المؤسسات الإدارية (المجالس المحلية) في مناطق الشمال السوري إلى توحيد نظام الضرائب فيما بينها	3.21	0.989	64.17 %	محايد
b4	تتميّز مناطق الشمال السوري بنظام الحوافز التشجيعية والإعفاءات الضريبية المفروضة على المستثمرين	3.21	0.980	64.17 %	محايد
b5	يوجد قانون ضامن لحقوق وواجبات المستثمرين في مناطق الشمال السوري	3.28	0.905	65.50 %	محايد
المتوسط العام والانحراف العام	--------	**3.226**	**0.786**	**64.52 %**	محايد

لدى النظر إلى النتائج الواردة في الجدول السابق يتبيّن أنّ أعلى أهميّة نسبية حاز عليها السؤال رقم /2/ المتعلّق بتمتّع البيئة الاستثمارية في مناطق الشمال السوري بعدم وضع القيود أمام المستثمرين، الأمر الذي يعني أنّ الأفراد الذين شملتهم الدراسة قد أبدوا اهتماماً خاصّاً لعدم وجود قيود أمام المستثمرين، وهذا يتطلّب التركيز على إزالة القيود أمام المستثمرين لتشجيعهم وتحفيزهم على

الاستثمار، وذلك من خلال التنسيق والترابط بين المجالس المحلية التي تعدُّ السلطة العليا في المناطق المدروسة والعمل على وجود نظام موحّد للتسهيلات فيما بينها من أجل جذب المستثمرين وزرع عامل الاطمئنان لديهم.

في حين أنّ أقلّ أهميّة نسبية كانت للسؤال رقم /1/ المتعلّق بفرض نظام ضريبي مخفّض على المستثمرين في مناطق الشمال السوري، وهذا يدلّ على أنّه لا يوجد نظام واضح للضرائب المفروضة على الاستثمارات في مناطق الشمال السوري.

وبالنظر إلى بقية القيم الموجودة في عمود الأهميّة النسبية، يمكن القول بأنّه ينبغي على الجهات المعنيّة بالاستثمار في مناطق الشمال السوري (وزارة الاقتصاد والمجالس المحلية) أن تركّز اهتمامها بالدرجة الأولى على عدم وضع قيود على المستثمرين لدى القيام باستثماراتهم، والعمل على إزالة القيود التي تعترضهم، ومن ثمّ التركيز على وجود قوانين وتشريعات ضامنة لحقوق وواجبات المستثمرين في مناطق الشمال السوري، وكذلك أيضاً التركيز على توفير نظام للحوافز التشجيعية والإعفاءات الضريبية المفروضة على المستثمرين في مناطق الشمال السوري، وكذلك توحيد نظام الضرائب فيما بينها.

ب- تحليل النتائج المتعلّقة بالمتغيّر التابع (جذب الاستثمارات وزيادة عدد المشاريع الاستثمارية):

يوضّح الجدول الآتي الإحصاءات الوصفية (الوسط الحسابي- الانحراف المعياري) لإجابات الأفراد المشمولين بالدراسة على أسئلة الاستبانة المتعلّقة بالمتغيّر التابع(جذب الاستثمارات وزيادة عدد المشاريع الاستثمارية)، وبلغ عدد هذه الأسئلة /5/ أسئلة، وكذلك أيضاً الأهميّة النسبية لهذه الأسئلة:

جدول رقم (١٠) الإحصاءات الوصفية للأسئلة المتعلّقة بجذب الاستثمارات وزيادة عدد المشاريع الاستثمارية

رمز السؤال	صيغة السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهميّة النسبية%	النتيجة
f1	وجود استثمارات مختلفة في مناطق الشمال السوري ونجاحها تعدُّ عوامل جذب واطمئنان للمستثمرين من أجل التشّجع والقيام باستثماراتهم	3.85	0.590	76.92%	موافق
f2	يهدف المستثمرون من القيام بالاستثمار في مناطق الشمال السوري إلى زيادة حصصهم السوقية والتوسّع في الأسواق	3.85	0.613	77.08%	موافق
f3	يرغب المستثمرون عند القيام بمشاريعهم في مناطق الشمال السوري ألا تكون محدودة وتكون متنوعة ومتعددة	3.87	0.575	77.42%	موافق
f4	يشعر المستثمرون ويتوقّعون نجاح استثماراتهم في مناطق الشمال السوري	3.78	0.645	75.58%	موافق
f5	يهدف المستثمرون من القيام بالاستثمار في مناطق الشمال السوري إلى تحسين معدلات النمو الاقتصادي والنهوض بالاقتصاد المحلي	3.77	0.698	75.42%	موافق
المتوسط العام الانحراف العام	--------	3.824	0.511	76.48%	موافق

لدى النظر إلى النتائج الواردة في الجدول السابق يتبيّن أنّ أعلى أهميّة نسبية حاز عليها السؤال رقم /3/ المتعلّق برغبة المستثمرين عند القيام بمشاريعهم في مناطق الشمال السوري أن تكون متنوعة ومتعددة حتى تلبّي حاجات أكثر للمستهلكين، الأمر الذي يعني أنّ الأفراد الذين شملتهم الدراسة قد أبدوا اهتماماً خاصّاً بأن تكون المشاريع التي يقوم بها المستثمرون في مناطق الشمال السوري

متنوعة ومتعددة، وكان هذا السبب برأيهم هو من أكثر جوانب جذب الاستثمارات في مناطق الشمال السوري، وهذا يتطلّب التركيز على نوعية المشاريع التي يقوم بها المستثمرون بما يتلاءم مع طبيعة المنطقة ومتطلبات السكان من الإنتاج وأن تكون منتجاتها ملائمة للتصدير إلى المناطق المجاورة، والعمل على أن تكون هذه المشاريع التي يقوم بها المستثمرون في مناطق الشمال السوري متنوعة ومتعددة تخدم شريحة أكبر من المستهلكين المستهدفين بالإنتاج.

في حين أنّ أقل أهميّة نسبية كانت للسؤال رقم /5/ المتعلّق بهدف المستثمرين من القيام بالاستثمار في مناطق الشمال السوري إلى تحسين معدلات النمو الاقتصادي والنهوض بالاقتصاد المحلّي، وكان هذا السبب برأيهم من أقلّ جوانب جذب الاستثمارات والذي يسهم في جذب الاستثمارات في مناطق الشمال السوري، نظراً لأنّ هدف أغلب المستثمرين هو زيادة أرباحهم وحصصهم السوقية والتوسّع في مشاريعهم.

وبالنظر إلى بقية القيم الموجودة في عمود الأهميّة النسبية، يمكن القول بأنّه ينبغي على الجهات المعنيّة بالاستثمار (وزارة الاقتصاد والمجالس المحليّة) في مناطق الشمال السوري أن تركّز اهتمامها بالدرجة الأولى على ألّا تكون المشاريع التي يقوم بها المستثمرون في مناطق الشمال السوري محدودة والسعي لأن تكون متنوعة ومتعددة، وكذلك التركيز على وجود استثمارات مختلفة في مناطق الشمال السوري وأنّ نجاحها يعدّ عامل جذب واطمئنان للمستثمرين من أجل التشجّع والقيام باستثماراتهم، وكذلك أيضاً التركيز على أنّ هدف المستثمرين من القيام باستثماراتهم في مناطق الشمال السوري هو زيادة حصصهم السوقية والتوسّع في الأسواق، وهذا ما يشجّع المستثمرين في القيام باستثماراتهم.

سادساً: النتائج المتعلّقة باختبارات فرضية البحث وتفسيرها:

تنصّ هذه الفرضية على أنّه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتخفيض الضرائب في جذب الاستثمارات في مناطق الشمال السوري.

من خلال تحليل إجابات أسئلة الاستبانة الخاصّة بفرضية البحث، استخدم الباحث تحليل الانحدار البسيط لقياس تأثير متغيّر تخفيض الضرائب المفروضة على جذب الاستثمارات في مناطق الشمال السوري التي شملتها عيّنة الدراسة، وذلك لاختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود أثر ذي دلالة

إحصائية لتخفيض الضرائب في مناطق الشمال السوري على جذب الاستثمارات.

ولدى حساب قيم معاملات الارتباط والتحديد بين متغيّرات فرضية البحث، كانت القيم الناتجة موضّحة في الجدول الآتي:

جدول رقم(١١) معاملات الارتباط والتحديد لمتغيّرات فرضية البحث

الخطأ المعياري للتقدير	معامل التحديد المعدل	معامل التحديد	معامل الارتباط
0.49298	0.070	0.074	0.272a

يتّضح من نتائج الجدول السابق أنّ قيمة معامل الارتباط بين كلّ من تخفيض الضرائب (كمتغيّر مستقل) وجذب الاستثمارات (كمتغيّر تابع) بلغت 27.2%، وهو معامل ارتباط ضعيف كونه يقع ما بين 0% و 30%، وكذلك فهو ارتباط موجب، الأمر الذي يعني أنّه بزيادة أحد المتغيّرين يزداد المتغيّر الآخر، وكذلك فإنّه عند نقصان أحد المتغيّرين فإنّ المتغيّر الآخر يتناقص.

وبالنسبة لقيمة معامل التحديد R Square فقد بلغت قيمته 7.4%، وهذا يعني أنّ 7.4% من تغيّرات المتغيّر التابع(جذب الاستثمارات) سببها المتغيّر المستقل (تخفيض الضرائب)، وباقي التغيّرات تعود لعوامل أخرى لا علاقة لتخفيض الضرائب فيها، وبالتالي فإنّ تخفيض الضرائب يسهم في تفسير 7.4% من تغيّرات جذب الاستثمارات.

وفيما يتعلّق بالتأكّد من صلاحية النموذج الذي يربط بين المتغيّرين السابقين (تخفيض الضرائب–جذب الاستثمارات)، فقد تمّ حساب جدول تحليل التباين لهذا الغرض، وكانت النتائج موضّحة في الجدول الآتي:

جدول رقم(١٢) تحليل التباين لصلاحية النموذج المستخدم

تحليل التباين ANOVA[a]						
النموذج		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	إحصائية الاختبار فيشر	الدلالة المعنوية
1	الانحدار	4.620	1	4.620	19.009	0.000[b]
	البواقي أو الأخطاء	57.840	238	0.243		
	الإجمالي أو الكلي	62.460	239			

aالمتغير التابع: جذب الاستثمارات

bالمتغير المستقل: تخفيض الضرائب

يتّضح مما سبق ولدى النظر إلى قيمة .Sig أنّ قيمة مستوى المعنوية كانت مساوية 0.000،

وبالتالي يمكن القول بأنّ النموذج المستخدم يقيس على نحوٍ حقيقي تأثير المتغيّر المستقل على المتغيّر التابع في الفرضية، وبالتالي فإنّ النموذج صالح للاستخدام.

وكذلك فيما يتعلّق بتحليل الانحدار لتأثير تخفيض الضرائب المفروضة في جذب الاستثمارات، كانت نتائج معاملات الانحدار كما هو في الجدول الآتي:

جدول رقم(١٣) معاملات الانحدار للفرضية الثانية

معاملات الانحدار [a]							
النموذج		المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	إحصائية الاختبار	الدلالة المعنوية	حجم الأثر مربع إيتا
		المعامل	الخطأ المعياري	المعامل			
1	الثابت	3.254	0.135		24.170	0.000	
	تخفيض الضرائب	0.177	0.041	0.272	4.360	0.000	0.137

يتّضح من الجدول السابق لدى النظر إلى قيمة .Sig المقابلة لمتغيّر تخفيض الضرائب أنّ قيمة مستوى المعنوية كانت مساوية 0.000، وبالتالي يمكن القول بأنّ متغيّر تخفيض الضرائب معنوي، وذو دلالة إحصائية، ويؤثّر تأثيراً معنوياً بالمتغيّر التابع جذب الاستثمارات.

ويمكن كتابة معادلة الانحدار التي تربط بين المتغيّرين المدروسين كما يأتي:

$$y = 3.254 + 0.177x_2$$

تمثّل القيمة 3.254 قيمة ثابت نموذج الانحدار، وهي مقدار المتغيّر التابع (جذب الاستثمارات) عندما يكون المتغيّر المستقل (تخفيض الضرائب) معدوماً، وكذلك تمثّل القيمة 0.177 مقدار التغيّر في جذب الاستثمارات عندما يتغيّر تخفيض الضرائب بمقدار وحدة واحدة.

ومن جميع النتائج السابقة يمكن القول بأنّه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتخفيض الضرائب في

جذب الاستثمارات في مناطق الشمال السوري.

النتائج:

توصّلت الدراسة بعد تحليل الفرضيات إلى ما يأتي:

١- تبيّن للباحث بأنّه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتخفيض الضرائب في جذب الاستثمارات في مناطق الشمال السوري.

٢- تبيّن عدم وجود نظام واضح للضرائب المفروضة على الاستثمارات في مناطق الشمال السوري.

٣- تبيّن أنّ الأفراد الذين شملتهم الدراسة قد أبدو اهتماماً خاصّاً لعدم وجود قيود أمام المستثمرين عند القيام باستثماراتهم، ما يتطلّب التركيز على إزالة القيود أمام المستثمرين لتشجيعهم على الاستثمار، وذلك من خلال التنسيق والترابط بين المجالس المحليّة التي تعدُّ السلطة العليا في مناطق الشمال السوري، والعمل على وجود نظام موحّد للتسهيلات فيما بينها من أجل جذب المستثمرين وزرع عامل الاطمئنان لديهم.

التوصيات:

- العمل على إزالة القيود أمام المستثمرين لتشجيعهم على الاستثمار.
- سعي وزارة الاقتصاد في الحكومة المؤقتة بصفتها المشرّعة للقوانين والأنظمة التي تعمل بموجبها المجالس المحليّة إلى وضع نظام ضريبي يتلاءم مع طبيعة الاستثمارات من أجل ضبط العشوائية وعدم الانضباط في فرض الضرائب.
- التنسيق والترابط بين المجالس المحليّة كونها السلطة العليا في مناطق الشمال السوري مع وزارة الاقتصاد في الحكومة المؤقتة لوضع نظام موحّد للضرائب في كافّة المناطق.
- وضع الضمانات القانونية والإدارية والضريبية التي تضمن حماية حقوق المستثمرين وتشجّعهم على الالتزام بالقواعد والمسؤوليات.

المراجع:

المراجع العربية:

١- كردي، أحمد السيد: (2010)، "مبادئ وأسس إدارة الاستثمار المالي".

٢- أحمد، دريد محمد: (2016)، "الاستثمار قراءة في المفهوم والانماط والمحددات"، المجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٣- زروق، علي الحسن محمد نور: (٢٠١٦)، "أثر الضرائب على الاستثمار في السودان"، جامعة بخت الرضا، السودان.

٤- مركز الحوار السوري، (٢٠٢٢)، "الواقع الاقتصادي في الشمال السوري".

٥- وهيبة، حاشي: (٢٠١٤)، "تقييم سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية"، رسالة ماجستير، جامعة تيسمسيلت، الجزائر.

٦- أبو عاقلة، معتز يوسف أحمد: (٢٠٢٠)، "الاستثمار بالمعنى الاقتصادي والمالي".

٧- شمس، محمد ماهر: (٢٠١٩)، "معوّقات الاستثمار في الدول النامية"، مجلة الاقتصاد الإسلامي.

٨- الدودة، رائدة شحدة محمد: (٢٠١٠)، "الاستثمار الأجنبي في الضفة الغربية وقطاع غزة: مجالاته ومحدداته خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٧)"، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، فلسطين.

٩- الخليفة، ناهد عمر حسن: (٢٠١١)، "محددات الاستثمار في السودان خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٨"، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

١٠- دائم، آسيا عبد الله نور: (2021)، " أثر الإيرادات الضريبية على التنمية الاقتصادية في السودان في الفترة 2011-2019"، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة أفريقيا العالمية، السودان.

١١- عبد الله، حذيفة العوض محمد: (2003)، "السياسة المالية وأثرها على عائدات الضرائب في السودان"، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الزعيم الأزهري، السودان.

١٢- حسن، محاسن آدم حسين: (2009)، "أثر تطبيق الضريبة على القيمة المضافة على الإيرادات العامة في السودان (2000م – 2007م)"، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، السودان.

١٣- جميل، إدوار: (2009)، "موسوعة عالم التجارة وإدارة الأعمال".

١٤- جمام، محمود: (2009)، "النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية" -دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، قسنطينة، الجزائر.

١٥- السامرائي، دريد محمود: (٢٠٠٦)، "الاستثمار الأجنبي المعوّقات والضمانات القانونية"، مركز دراسات الوحدة العربية.

١٦- محجوب، رفعت: (1971)، "المالية العامة"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.

١٧- رويلي، صالح: (1988)، "اقتصاديات المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

١٨- محمود، حميدات: (1995)، "دور السياسة الميزانية في تمويل التنمية"، أطروحة دكتوراه، الجزائر.

١٩- أمل كابوس، سمير حجير، أميرة عبيدو، عبد القادر القاسم: (2004)، "مبادئ الإحصاء", منشورات مركز التعليم المفتوح، جامعة حلب، سورية.

٢٠- د. عبد الرحمن الأحمد العبيد: (2004)، "مبادئ التنبؤ الإداري", النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.

٢١- غسان فلاح المطارنة، محمد محمود بشايرة: (٢٠٠٦)، "مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بالمحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات في ضوء معيار المحاسبة الدوليّ رقم ٣٩", مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد٢٢, عدد٢, ص١٣٨.

المراجع الأجنبية:

1- Abdulrazag: "The causal relationship between tax revenues and expenditures in Jordan", 2003.

2- Julia kagan: "what are taxes", 2020.

3- Krejcie, R & Morgan,D: " Determining sample size for reseach activities. Educational and psychological measurement", 1970.

4- Sekaran , Uma: Research Methods for Managers: "Skill Building Approach", New York, John Wiley and Sons, 1984.